

الممارسة العرجاء

لقد نص الدستور اللبناني المستوحى من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة (١٨٧٥) على عدم مسؤولية رئيس الجمهورية الا عند خرقه الدستور او في حال الخيانة العظمى (المادة ٦٠) ، و « مقررات رئيس الجمهورية يجب ان يشترك معه في التوقيع عليها الوزير او الوزراء المختصون ما خلا تولية الوزراء واقتلهم قانونا » (المادة ٥٤) .

فمسؤولية رئيس الجمهورية محدودة بحالتين اثنتين فقط ، واما مسؤولية الوزراء فغير محدودة . فكيف يتحمل المسؤولية من لا يمارسها ؟ وكيف ينجو من عواقبها من يقررها ؟

ان مونتسكيو في كتابه « روح الشرائع » لم يقر مبدأ توزيع السلطات الا حفاظا على الحرية ومنعا للاستبداد والظلم . ولكن مبدأ توزيع السلطات يختلف اختلافا بينا تبعا لنوع نظام الحكم وشكل الدستور في كل بلد . ففي نظام تسلط التشريعية كسويسرا مثلا ، تعتبر السلطة التشريعية المنتخبة من قبل الشعب وحدها ممثلة للسيادة الشعبية ، وجمعية مجلسي التشريع الاتحاديين هي التي تعين مجلس الاتحاد المؤلف من سبعة اعضاء لمدة اربع سنوات . هؤلاء الاعضاء يقومون باعباء الوزراء وينتخبون من بينهم كل سنة رئيسا للاتحاد السويسري . ولقد اتبعت فرنسا هذه الطريقة في دستور عامي ١٧٩٢ و ١٨٤٨ . اما مبدأ توزيع السلطات بصورة مطلقة فهو متبع في النظام الرئاسي . ففي الدستور الاميركي مثلا ، توزع السلطات بصورة حاسمة بين حكومة الولايات ، ومن ثم توزع في كل من هذه الحكومات بين فئات ثلاث : التشريعية والقضائية والتنفيذية . والسلطة التشريعية تتركز بالكونغرس المؤلف من مجلسي الشيوخ والنواب . فالوزراء لا يحق لهم ان يكونوا اعضاء في اي منهما ولا يمكنهم ان يحضروا مناقشاتهما . ولا يجوز لرئيس الجمهورية حق اقتراح اي قانون الا قانون الموازنة (منذ عام ١٩١١) . اما السلطة التنفيذية مستقلة تماما عن السلطة التشريعية . ويرأسها رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب . وهو الذي يعين الوزراء ويقيلمهم وهم مسؤولون امامه فقط لا امام الكونغرس . وتأتي اخيرا السلطة القضائية وهي مستقلة تماما عن شقيقتها . وهي حامية الدستور ، اذ باستطاعتها رفض تطبيق كل قانون يخالف نصوص الدستور ، ولقد حصل ذلك مرارا في التاريخ الاميركي .

ولا يخطر ببال احد ان تلك السلطات الثلاث في النظام الرئاسي الاميركي لا تتلاقى ابدا ، بل هي تتحرك باتجاه متناسق متناغم لا يسمع فيه صوت نشاز الا نادرا . فالكونغرس مثلا يعين لجانا دائمة تمثل حلقة الاتصال مع الوزراء . ومجلس الشيوخ هو الذي يوافق على تعيين السفراء وقضاة المحكمة العليا وكبار موظفي الدولة . ومن الضروري موافقة ثلثي اعضائه على المعاهدات لكي تصبح نافذة المفعول . وليس الرئيس الاميركي « القيصر » الحاكم بامرهم كما يتخيله البعض . فالكونغرس يراقبه ليل نهار . ولقد صدق عهد نيكسون في شهوره الاولى صفة مدوية على اثر رفضه تعيين